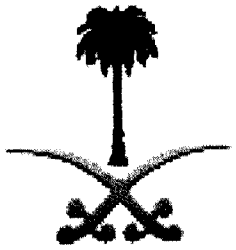

كلمـــــة
صاحب السمو الملكي
الأمير سعود الفيصل

وزير الخارجية

المملكة العربية السعودية

أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة
في دورتها الحادية والستون

٢٩ شعبان ١٤٢٧ هـ
٢٢ سبتمبر ٢٠٠٦ م

كلمة المملكة العربية السعودية
الدورة الواحدة والستون
للجمعية العامة للأمم المتحدة

صاحب السمو الملكي الأمير/ سعود الفيصل
وزير خارجية المملكة العربية السعودية

22 سبتمبر 2006م

سيدتي الرئيسة ،
يسعدني في البداية أن أعرب لكم، ولبلدكم الشقيق، عن صادق التهاني بمناسبة توليكم رئاسة الدورة الواحدة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكلي ثقة بأن خبرتكم الدبلوماسية ودرايتكم الواسعة بالشؤون الدولية هي خير ضامن لحسن سير أعمال الدورة ونجاحها. ولا يفوتني أن أعبر عن الشكر والتقدير لسلفكم معالي وزير خارجية السويد/ يان الياسون، الذي أدار أعمال الدورة السابقة بكل حكمة واقتدار.

إن الجهود الدؤوبة والمساعي المتواصلة لمعالي الأمين العام السيد/ كوفي عنان كان لها أكبر الأثر في تفعيل دور الأمم المتحدة والحفاظ على مبادئها، رغم ما نشهده من تحديات متنامية وظروف صعبة، فله منا كل شكر وتقدير ودعم.

يواجه عالم اليوم مشكلات كونية متعددة لا يمكن إيجاد حلول ناجحة لها إلا في إطار تعاون متعدد الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة. فالمعاناة الإنسانية الناتجة عن الفقر والجوع وسوء التغذية وانتشار الأوبئة والأمراض ومخاطر الكوارث الطبيعية ما تزال تتحدى جهود المجتمع الدولي في سبيل معالجتها والقضاء عليها. ورغم أن هذه المشكلات الكونية لا تفرق بين الناس بحسب لونهم أو دينهم أو جنسيتهم، فإنها تصيب المجتمعات الأكثر احتياجاً أكثر من غيرها، مما يؤكد على ضرورة اضطلاع المجتمع

الـدولي بمـسئولياته فـي تـضافر الجهـود وتنـسيقها ومـنح جهـود مكافحتها الأولوية اللازمة.

سيدتي الرئيسة ،
تـشهد منطقـة الـشرق الأوسـط مرحلـة عـصيبة تتلاقـى وتتقـاطع فيهـا أزمـات متعـددة فـي نفـس الوقـت، مـن اسـتمرار الاحـتلال الإسـرائيلي للأراضـي العربيـة فـي فلـسطين وسـوريا ولبنـان، إلـى تفجـر الأوضـاع علـى الحـدود اللبنانيـة-الإسـرائيلية ومـا تلاهـا مـن غـزو مـدمر، إلـى تحـديات عـدم الاسـتقرار والنـزاع الطـائفي فـي العـراق، إلـى أزمـة البرنـامج النـووي الإيرانـي. وهـذا التعـدد المتـزامن لبـؤر التـوتر فـي المنطقـة يـوفر بطبيعـة الحـال مناخـات مناسـبة لتنـامي التطـرف ومخـاطر الإرهـاب التـي تواجهنـا جميعـاً، ويهـدد بعواقـب وخيمـة لا تحمـد عقباهـا. كـل ذلـك يحـتم علينـا أن نرفـع الـصوت عاليـاً فـي التحـذير مـن اسـتمرار تراخـي الجهـود الدوليـة، والاكتفـاء بـإدارة الأزمـات، بـدلاً مـن الـسعي الجـاد إلـى إيجـاد الحلـول الـشاملة والعادلـة المـستندة إلـى مبـادئ القـانون الـدولي ومقـررات الـشرعية الدوليـة، بعيداً عن ازدواج المعايير وانتقائيتها وانحيازها.

ولا شـك أن مفتـاح الحـل الـذي تتقـاطع عبـره جميـع هـذه الأزمـات، يكمـن فـي إحيـاء مـسيرة الـسلام لحـل الـصراع الفلـسطيني-الإسـرائيلي الـذي يعـد أقـدم الـصراعات الدوليـة فـي العـصر الحـديث، والـذي يـؤثر اسـتمراره سـلبيا فـي فـرص التوصـل إلـى حلـول ناجعـة لبقيـة الأزمـات. فاسـتمرار الاحـتلال الإسـرائيلي لفلـسطين يمثـل تحـدياً صـارخاً للقـانون الـدولي، وانتهاكـاً فاضـحاً لمبـدأ عـدم جـواز الاسـتيلاء علـى أراضـي الغيـر بـالقوة، واسـتهتارا مـشيناً بقـرارات الـشرعية الدوليـة. هـذا هـو لـب المـشكلة فـي الـشرق الأوسـط، وقـد وصـلنا إلـى مرحلـة لا يمكـن معهـا قبـول المزيـد مـن التـسويف والمماطلـة واجتـرار الفـشل تلـو الفـشل، ممـا يـضع المجتمـع الـدولي برمتـه، وخاصـة قـواه الفاعلـة، وجهـاً لوجـه أمـام حتميـة تحمـل المـسئولية الكاملـة فـي وضـع الحـل الـسلمي العـادل، والـدائم، والمتوافـق مـع مبـادئ الـشرعية الدوليـة، موضع التطبيق الفعلي والعاجل.
إن حـل الـصراع الفلـسطيني-الإسـرائيلي يجـب أن يوضـع فـي إطـاره الـصحيح المتعلـق بـالتوفيق بـين حقـوق الـشعبين الفلـسطيني

والإسرائيلي عبر دولتين متجاورتين تنعمان معاً بالأمن كنتيجة بديهية لتحقيق السلام. فالسلام هو الذي يوفر الأمن وليس العكس. إن أسس الحل واضحة ومعروفة، وقد عبرت عنها رؤية الرئيس الأمريكي لحل قائم على دولتين، والتي تتسق مع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومع المبادرة العربية للسلام التي أجمعت عليها الدول العربية منذ قمة بيروت. لكن ما ينقصنا، ونجد أن الحاجة ملحة إليه، هو أن تقترن هذه الرؤية ببرنامج عمل واضح له إطار زمني محدد.

ومع الأسف فقد تم تصوير المشكلة على أنها بالغة التعقيد وغير قابلة للحلول الاعتيادية، ووضعت ضوابط استثنائية، بحجة الضرورات الأمنية، تعطي الحق لأحد طرفي الصراع في أن يحدد منفرداً أسس التفاوض وشروطه، وأن يختار من يفاوضه بنفسه، وأن يسمح له بمخالفة ما يبرمه من اتفاقات، وأن يتم التغاضي عن استخدامه المفرط وغير المشروع للقوة الغاشمة من أجل فرض الأمر الواقع. ليس غرضنا هنا الدخول في سجالات غير مجدية، لكن من المهم إدراك أن مسيرة السلام قد عانت الكثير بسبب هذه الاستثناءات غير المتوافقة مع وحدة المعايير وتوازن الاستحقاقات.

يتطلب إحياء مسيرة السلام تعاوناً جاداً من أجل تحقيق الحل القائم على دولتين في وقت معقول. وبالنظر إلى ما أثبتته الأحداث الأخيرة من استحالة التوصل إلى حلول عسكرية تحفظ أمن ومصالح الأطراف المعنية، فإن حاجتنا ملحة اليوم إلى استخلاص الدروس من نتائج فشل عملية السلام السابقة، والتي كانت بسبب المبالغة في التركيز على القضايا الإجرائية والمرحلية، واستنفاذ الجهد في محاولة وضع ترتيبات أمنية مؤقتة وإجراءات تبادل للثقة كانت تفضي عملياً إلى تمكين أعداء السلام من تهديد وتقويض العملية برمتها. فالمطلوب هو تغيير جوهري في نظرتنا تجاه كيفية تحقيق السلام العادل والشامل، وذلك بالعودة إلى أساس الصراع ولب المشكلة، وإيجاد آلية فعالة تكفل الدخول مباشرةً في مفاوضات سلمية تبحث قضايا الوضع النهائي، والتي

تشمل القدس والحدود واللاجئين والترتيبات الأمنية المتبادلة، عبر صفقة تاريخية شاملة تسمح بتحقيق الاختراق المطلوب.

لقد اتضحت معالم الحل المنشود منذ صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 لعام 1947م، والقاضي بتقسيم فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني إلى دولتين أحدها عربية والأخرى إسرائيلية، واقتراح توصية الجمعية العامة حدوداً واضحة لكل من هاتين الدولتين. ولقد صدر منذ ذلك الحين مئات القرارات عن مجلس الأمن وعن الجمعية العامة، ومن بينها قرار مجلس الأمن رقم 242(1967) الذي أكد على عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وطالب بانسحاب القوة الإسرائيلية من المناطق التي تم احتلالها عام 1967م، كما أكد على ضرورة إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وهانحن بعد مرور 39 عاماً نجد أن الشعب الفلسطيني ما يزال محروماً من ممارسة أبسط حقوقه الطبيعية في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس العربية .

سيدتي الرئيسة ،
بالأمس القريب قامت إسرائيل بعدوان وحشي على لبنان، دمرت فيه البنية التحتية اللبنانية، وشردت ثلث سكان لبنان، وقتلت وجرحت الآلاف من المدنيين نساءاً وأطفالاً وشيوخاً. فماذا كانت النتيجة، هل تشعر إسرائيل أنها أكثر أمناً بالفعل؟ إن الإنجاز الإسرائيلي الوحيد هو التدمير والخراب وإثارة الكراهية وتعميق مشاعر العداء. ولا نعلم كم من المآسي والضحايا سنتحمل، ويتحمل معنا العالم، قبل أن يقتنع الجميع بأنه لا يمكن للحلول العسكرية أن تنجح.

إن المملكة العربية السعودية تجدد التأكيد على دعمها الكامل للحكومة الشرعية اللبنانية في بسط كامل سلطتها ونفوذها على كافة التراب الوطني، وتدعو الأشقاء في لبنان إلى توحيد كلمتهم ومواقفهم ليتسنى للبنان أن ينعم بالأمن والنماء. وإذ نؤكد على ضرورة التزام جميع الأطراف بقرار مجلس الأمن رقم 1701، فإننا ندعو إلى تحقيق انسحاب إسرائيلي سريع من مزارع شبعا

التي تعترف إسرائيل بأنها محتلة، وإلى العودة إلى اتفاقية الهدنة الوقعة عام 1949م بين لبنان وإسرائيل. فهذا هو السبيل الوحيد لعودة الأمن والاستقرار وعدم العودة إلى ما كانت عليه الأوضاع قبيل المواجهات الأخيرة. وفي إطار التزامنا العاجل بدعم جهود إعادة الإعمار في لبنان، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تحميل إسرائيل مسئولية التعويض العادل عما لحق بلبنان من تدمير وخسائر من جراء هذا العدوان، حيث أن أحد أسباب تكرار المآسي الناتجة عن تعرض لبنان لسبعة اعتداءات متتابعة هو إعفاء المعتدي من المحاسبة.

سيدتي الرئيسة ،
إننا نشعر بأسى بالغ وقلق عميق لتدهور الأوضاع الأمنية في العراق، وما يشهده من صدامات وأعمال عنف وتفجير. إن غياب الأمن والاستقرار في العراق ما يزال يعيق مساعي الدول الراغبة فعلاً في مساعدة العراق على تجاوز محنته وإعادة تأهيل اقتصاده والبدء في إعادة أعماره. وتؤكد المملكة العربية السعودية في كل الأحوال على أهمية ترسيخ وحدة العراق واحترام استقلاله وسيادته وعدم التدخل في شئونه الداخلية. كما ندعو المجتمع الدولي إلى دعم برنامج الحكومة العراقية الشرعية برئاسة نوري المالكي والهادف إلى تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة، وإحياء مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والسياسية والاقتصادية، ونزع سلاح الميليشيات.

سيدتي الرئيسة ،
لقد أدركت الدول منذ عهد بعيد أن انتشار الأسلحة النووية يقوض أمنها بصورة خطيرة، وبمرور الوقت أعدت شبكة من المعاهدات والضوابط الدولية ترتب عليها التزامات ثنائية ومتعددة الأطراف، غير أن الالتزامات تفقد قيمتها إن لم يدعمها الامتثال الكامل لها. ولابد من الاعتراف بالعواقب الوخيمة جداً لاستخدام هذه الأسلحة على السلم والأمن الدوليين، سواء في الحرب بين الدول أو بيد مجموعات إرهابية.

إن المعالجة الفعالة لمشكلة انتشار أسلحة الدمار الشامل تتطلب التخلي عن ازدواجية المعايير، والتأكيد على أهمية خلو منطقة الشرق الأوسط برمتها، بما فيها منطقة الخليج، من الأسلحة النووية. فإسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة المدججة بكل أنواع أسلحة الدمار الشامل والتي لا تخضع مطلقاً لأي شكل من أشكال الرقابة.

وإننا في الوقت الذي نؤيد فيه حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك الحصول على المعرفة والتقنية النووية السلمية، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بطريق المفاوضات والحلول السلمية للمسألة النووية الإيرانية، خاصة وأن ما تعلنه إيران دوماً عن أن برنامجها النووي يقتصر على الاستعمالات السلمية يوفر أرضية مشتركة لم تستنفذ بعد.

وانطلاقاً من حرص المملكة العربية السعودية وشقيقاتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية على تدعيم وتطوير علاقاتها مع جمهورية إيران الإسلامية، فإننا نأمل من الحكومة الإيرانية التجاوب مع الدعوات المتكررة الصادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الإماراتية المحتلة.

سيدتي الرئيسة ،
إن ظاهرة الإرهاب الدولي باتت مصدر خطر على الجميع، ومازالت الأعمال الإرهابية تختبر تصميمنا على محاربتها وتمتحن عزيمتنا على التصدي لها. ليس للإرهاب مبررات مقبولة، لكن له جذور ومسببات ينتعش في ظلها ويتغذى من تفاقمها. وكما أنه من الضروري تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، فإن تحقيق نجاح حاسم ضد الإرهاب يتطلب العمل الحثيث على تجفيف منابع الفكر المتطرف الذي لا يزدهر إلا في مناخات شعور الشعوب باليأس والإحباط والغضب من جراء حرمانها من ممارسة حقوقها المشروعة وعدم معالجة قضاياها الملحة.

والمملكة العربية السعودية، التي هي من أبرز المستهدفين بالإرهاب، أدانت الإرهاب بكل أشكاله وصوره، وحققت نجاحات ملموسة في التصدي له. وقد انضمت المملكة إلى معظم الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، وإلى الاتفاقية العربية، واتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب. كما اقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب، تحت مظلة الأمم المتحدة. إن تبادل المعلومات الحية في وقت مبكر هو الطريق الوحيد لاستباق خطط الإرهابيين الشريرة. ويمكن إيجاد حلول مبتكرة لتجاوز بعض التحفظات المتعلقة بحساسية المعلومات وسرية مصادرها.

وإذ نجدد التزامنا بمساندة الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب والمشاركة الفاعلة فيها، نود أن تلفت نظر دول العالم وشعوبها إلى مشاعر القلق التي ترتفع في أنحاء عديدة من العالم إزاء الانحراف في مسار وأهداف هذه الحملة، واستغلالها أسوأ استغلال من قبل قوى التطرف ودعاة التصادم بين الحضارات والثقافات. ومن المهم في هذا الصعيد إعادة تقييم مدى نجاح وفعالية الأدوات المستخدمة في محاربة الإرهاب والتطرف. وعلينا جميعاً إعادة التأكيد على أنه لا يوجد دين يدعو إلى الإرهاب، وأن الأديان كلها تدعو إلى القيم النبيلة ولا يصح تحميلها أوزار بعض الضالين من المنتسبين إليها. ومن هذا المنطلق تعلن المملكة العربية السعودية رفضها واستهجانها لاتهام الإسلام بالإرهاب والعدوانية، وتدعو جميع الراغبين بتبين موقف الإسلام والمسلمين من الإرهاب إلى أخذ معلوماتهم من المصادر الحقيقية، مثل برنامج العمل العشري الذي أقرته دول منظمة المؤتمر الإسلامي في القمة الإسلامية الإستثنائية التي عقدت في المملكة العربية السعودية. ومما لا شك فيه أن نجاح الحملة الدولية ضد الإرهاب يتوقف على تمسكنا جميعاً بقواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان، وبالأعراف والقيم الإنسانية، وباحترام الأديان المختلفة.

السيدة الرئيس ،
إن استمرار المعاناة الإنسانية في دارفور أمر غير مقبول لنا جميعاً، ونأمل أن تمنح الجهود القائمة حالياً لتصحيح الوضع

فرصة كافية للنجاح، بحيث يتم وضع حد سريع لهذا الصراع المدمر الذي يخسر فيه الجميع دون مبرر. فالسلطات السودانية التي حققت إنجازاً تاريخياً في تحقيق المصالحة في الجنوب تتعاون بإيجابية مع جهود تحقيق المصالحة في دارفور، وترحب بانتشار قوات منظمة الوحدة الإفريقية لهذا الغرض، وهي القوات التي تعهدت الدول العربية بتوفير ما تحتاجه من دعم وتمويل. ونخشى أن تجاوز سيادة السودان بإرسال قوات دولية دون موافقته يحولها إلى جزء من المشكلة بدلا من أن تكون أداة للحل.

السيدة الرئيس ،
تسهم المملكة العربية السعودية، وهي دولة نامية، في دفع عملية التنمية في البلدان النامية والأقل نمواً، ومنحتها المساعدات السخية لتمكينها من مواجهة مشاكل الفقر والتخلف، وذلك من خلال مؤسساتنا الوطنية، ومن خلال المؤسسات الدولية الإقليمية. وتُقدر المساعدات الاقتصادية الرسمية للمملكة خلال العقود الثلاثة الماضية بحوالي 4% من إجمالي ناتجنا الوطني، وهي أعلى نسبة في العالم. وفي مجال تخفيف عبء الديون تنازلت المملكة عما يزيد على 6 بليون دولار من ديونها المستحقة على الدول الأكثر احتياجاً.

ولضمان استمرار النمو الاقتصادي حرصت المملكة على الوفاء بتعهداتها بالنسبة لاستقرار الأسواق البترولية، فزادت طاقتها الإنتاجية لضمان توفر الإمدادات البترولية الكافية، وللحد من ارتفاع أسعار البترول بشكل غير طبيعي. وقد أسست المملكة منتدى الطاقة واستضافت أمانته العامة بالرياض ليكون منبراً لبحث أوجه وفرص التعاون والحوار بين الدول المستهلكة والمنتجة، لتكثيف التعاون فيما بينها في سبيل استقرار أسواق البترول باعتباره سلعة استراتيجية مهمة لاستمرار النمو الاقتصادي العالمي .

السيدة الرئيس ،
يمر عالمنا بتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية ، تزداد سرعتها وحركتها ، وتتشعب وتتعقد صلتها أكثر فأكثر بالعوامل

المختلفة في الزمان والمكان، لذا فإننا جميعاً مطالبون بالتعاون في إيجاد مناخات صحية لبناء علاقات سلمية ومتوازنة بين الدول، أساسها العدل والثقة المتبادلة والشراكة الحقيقية، وبما يمكننا من مواجهة تحديات المستقبل بإرادة أكثر صدقاً في الالتزام، وأسلوب أكثر موضوعية في التناول، وآليات أكثر فعالية في التنفيذ، مما يعود بالخير للبشرية جمعاء .